كشفت وزارة النفط تفوق العراق على إيران ليصبح ثاني أكبر مصدر للنفط في منظمة أوبك، مبينة أن التعاقدات التي وقعتها مع الشركات النفطية العالمية في إطار جولات التراخيص الثلاث ساهمت في نقل التكنولوجيا إلى القطاع النفطي.
وقال وزير النفط عبد الكريم لعيبي لـ"السومرية نيوز"، إن "العراق أصبح ثاني أكبر مصدر للنفط الخام في منظمة أوبك بعد السعودية، مبيناً أنه بدأ يستعيد مكانه الطبيعي في المنظمة.

في ظل غياب قانون النفط والغاز

العراق ثاني أكبر مصدر للنفط في أوبك

□ بغداد /المدى

وأضاف لعيبي أن الحروب والسياسات الخاطئة التي انتهجها النظام السابق أدت إلى تخلف القطاع النفطي وابتعاده عن موقعه الطبيعي بعد أن كان يحتل مكانة ممتازة بين دول أعضاء المنظمة من حيث الإنتاج والتصدير"، لافتاً إلى أن "التحسن الأمني الذي شهدته البلاد بعد العام ٢٠٠٨ ساهم في دعم القطاع النفطي بخطوات جيدة لإعادة بنائه وإعماره.

وتابع لعيبي أن التعاقدات التي أجرتها الوزارة مع الشركات النفطية العالمية في إطار جولات التراخيص الثلاث كان لها دور كبير في نقل التكنولوجيا وتدريب كوادرنا وإعادة إعمار القطاع النفطي بشكل كامل".

وكانت إيران تحتل المرتبة الثانية في صادراتها النفطية بعد السعودية، إلا أن العقوبات الاقتصادية التي فرضها التحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية أدت إلى انخفاض صادراتها النفطية.

وأشارت وكالة داو جونز الإخبارية في تقرير صدر في ٢ أيار ٢٠١٢، الى أن دول منظمة أوبك أبقت معدلات إنتاجها مرتفعة خلال نيسان ٢٠١٢، في حين قام العراق بتعويض تراجع إنتاج إيران الذي هبط إلى أدنى مستوياته منذ عام ١٩٩٠ إلى ٣,٢ مليون برميل في اليوم، في الوقت الذي ارتفع فيه إنتاج العراق إلى أعلى مستوياته منذ عشرين عاماً إلى ٣,٠٦ مليون برميل يومياً، أي بزيادة نحو ١٩٣ ألف برميل في اليوم.

وحسب تقديرات بترولوجستيكس التي صدرت في آذار ٢٠١٢، فإن صادرات خام إيران بلغت ١,٩ مليون برميل يومياً في الشهر نفسه، في حين كانت تقدر هذه الصادرات بنحو ٢,٢ مليون برميل في شهر شباط ٢٠١٢.

وأعلنت شركة التسويق النفطية سومو في الأول من أيار الحالي أن الصادرات العراقية للنفط الخام ارتفعت إلى مليونين و٥٠٨ آلاف برميل يومياً مقارنة بمليونين و٣١٧ ألف برميل يومياً لشهر آذار الماضي.

ووقع العراق، خلال العام ٢٠١٠، عقوداً عدة مع شركات عالمية لتطوير بعض حقوله النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية، للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يومياً، في غضون السنوات الست المقبلة، و١٢ مليون برميل يومياً بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني وتركزت تلك العقود في غالبيتها على حقول الجنوب.

وعرضت وزارة النفط في أيار ٢٠١٠، ثلاثة حقول غازية للاستثمار الأجنبي وهي حقول المنصورية والسيبة وعكاز، فيما ألزمت الشركات التي ستقوم بتطوير تلك الحقول بمنع حرق أي كمية من الغاز المصاحب للنفط، كما ألزمتها ببناء منشآت لتصنيع الغاز المصاحب، وتسليمه إلى العراق من دون مقابل.

وأعلنت وزارة النفط في آذار ٢٠١٢ عن جولة التراخيص الرابعة لتطوير عدد من الرقع الاستكشافية النفطية والغازية وتشمل ١٢ موقعاً موزعة على محافظات نينوى، والانبار والنجف والقادسية وبابل والمثنى وديالى وواسط والبصرة وذي قار.

يذكر أن العراق يعاني من قدم منشآته النفطية، وينتج حالياً نحو ثلاثة ملايين برميل من النفط الخام يومياً، وتصدر عن طريق البصرة فيما تصدر الكمية المتبقية عن طريق المنفذ الشمالي.

كردستان : مهرجان الطاقة الأحد القادم

□ أربيل / المدى

أعلن مصدر مسؤول في حكومة إقليم كردستان عن الاستعداد لإقامة مهرجان متخصص بشؤون الطاقة، الأحد المقبل، بحضور رئيس حكومة الإقليم ووزير الطاقة التركي، في مدينة أربيل.

وقال المصدر بحسب (آكانيوز) إن الأحد المقبل سيشهد إقامة مهرجان الطاقة بإقليم كردستان بحضور رئيس حكومة الإقليم نيجيرفان بارزاني، ووزير الطاقة التركي.

وأضاف على هامش المؤتمر سيقوم وزير الطاقة التركي و١٥٥ شرطة تركية متخصصة بشؤون الطاقة والنفط والغاز بانجاز أعمال مع عشرات الشركات المحلية الكردية، والشركات الأجنبية العاملة في إقليم كردستان.

من جانبه، قال مستشار وزارة التجارة والصناعة بإقليم كردستان فتحي محمد إن الهدف من عقد مؤتمر الطاقة هو بحث كيفية تطوير قطاع الطاقة في إقليم كردستان".

استيراد ٤٠٠ ألف طن من الحنطة

□ بغداد /المدى

استوردت وزارة التجارة ٤٠٠ ألف طن حنطة من مختلف المناشئ العالمية، وفيما بينت أن هذه الكمية ستصل خلال شهري تموز وآب المقبلين، أكدت أنها تعاقدت مع أربع شركات لتجهيزها بهذه الكمية.

وقال مدير عام الشركة العامة لتجاره الحبوب التابعة للوزارة حسن إسماعيل إبراهيم في بيان صحفي إن العراق اشترى ٤٠٠ ألف طن من محصول الحنطة من مختلفة المناشئ، مبينا أن هذه الكمية ستصل خلال شهري تموز وآب المقبلين.

وأضاف إبراهيم أن الوزارة تعاقدت مع شركات كلنكور لتجهيزها بكمية ٢٠٠ ألف طن وأي دي أم بكمية ١٠٠ ألف طن واولام بكمية ٥٠ ألف طن، وماريا سيليز بكمية ٥٠ ألف طن"، مشيرا إلى أن "شركة ماريا سيليز دخلت السوق العراقية لأول مرة عبر بوابة تجارة الحبوب".

وكانت وزارة التجارة أعلنت في وقت سابق عن تسلمها أكثر من ٢١ ألف و٥٠٠ طن من الحنطة المحلية عبر مراكزها التسويقية المنتشرة في محافظات الوسط والجنوب وسايلو التاجي في بغداد.

وتقدر كميات مفردات البطاقة التموينية الواجب توفرها سنوياً تتوزع بواقع أربع ملايين و٤٠٠ ألف طن من الحنطة ونحو مليون طن رز و٨٠٠ الف طن من السكر و٥٠٠ ألف طن من مادة حليب الأطفال و٦٠٠ ألف طن من مادة زيت الطعام.

المركزي يتهم المصارف بـ"التحايل" ببيع العملة الصعبة

□ بغداد /المدى

اتهم البنك المركزي المصارف عدا مصرف الرشيد بـ"التحايل" على نسبة الربح ببيع العملة الصعبة المحددة لها من قبل البنك، مبينا أن تلك المصارف تحولت إلى مشتر وبائع نهائي بدلا من أن تكون وسيطا بين البنك المركزي والمشتري للعملة الصعبة.

وقال نائب محافظ البنك مظهر محمد صالح بحسب (آكانيوز) إنه وللأسف الشديد المصارف عدا مصرف الرشيد لا تتقاضى نسبة الربح الممنوحة لها من قبل البنك المركزي ببيع العملة الصعبة للمستهلكين لها وهي نسبة عشرة دنانير لكل دولار".

وأضاف مظهر أن المصارف وبدلا من أن تكون حلقة الوصل بين البنك المركزي العراقي والمشتري تحولت إلى مشتر نهائي وبائع نهائي وبدأت ببيع العملة الصعبة بسعر السوق السوداء للمستهلكين".

وتابع أن أصحاب المصارف لديهم الحيل والالتواء للحصول على العمولة الاحتكارية ولا يهمهم اقتصاد البلد"، مبينا أن "الحل يكمن في تزويد السوق بالعملة الأجنبية الكافية".

وتناقلت وسائل إعلام محلية أنباء عن اتساع ظاهرة تهريب العملة الصعبة من العراق إلى سوريا وإيران على المنافذ الحدودية وهو ما لم يؤكده البنك المركزي العراقي.

وتخضع إيران بفعل برنامجها النووي وسوريا نتيجة للاحتجاجات الشعبية إلى عقوبات دولية قاسية وتتعرض أسواق كلتا الدولتين إلى انهيارات اقتصادية بسبب ضعف السيولة المالية من العملة الصعبة.

وتتلخص مهمة البنك المركزي في الحفاظ على استقرار الأسعار وتنفيذ السياسة النقدية بما فيها سياسات أسعار الصرف وإدارة الاحتياطات من العملة الأجنبية وتنظيم القطاع المصرفي.

وأقر البنك المركزي بوجود خلل في سعر صرف الدينار وأكد سعيه لتوحيد سعر الصرف بينه وبين الأسواق المحلية فيما نفى في الوقت ذاته أي تدهور بقيمة الدينار العراقي.

مصدر يعزو تذبذب مؤشر سوق الأوراق المالية إلى قلة الشركات

□ بغداد /المدى

عزا عضو اللجنة المالية في مجلس أمين عباس، أسباب انخفاض مؤشر سوق العراق للأوراق المالية لأيام متتالية، إلى قلة وجود الشركات الاستثمارية المتداولة للأسهم في داخل السوق.

وقال عباس بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء) إن المشاكل وعدم استقرار الوضع الأمني تسبب بعزوف الشركات الاستثمارية الأجنبية عن المجيء إلى العراق، ما اثر على حركة الأسهم داخل البورصة العراقية.

وأضاف: أن السبب الرئيسي لتذبذب مؤشر سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة الماضية، هو قلة وجود الشركات الاستثمارية المتداولة للأسهم في داخل السوق، مشيراً إلى أن المؤشر يعد وضعه طبيعيا نظرا للظروف التي يمر بها البلد.

وتابع هناك دعوات حكومية لدخول الشركات الاستثمارية الأجنبية الى البيئة العراقية لغرض الاستثمار، متأملاً بدخول شركات عالمية مختصة باستثمار كافة القطاعات الاقتصادية خلال الفترة القادمة في العراق.

ويشهد مؤشر سوق العراق للأوراق المالية انخفاضاً كبيراً خلال الأيام الخمسة الماضية من خلال الأسهم الاستثمارية المتداولة فيه.

ويذكر أن سوق العراق للأوراق المالية تأسس في حزيران (٢٠٠٤) في بغداد، ويعمل تحت إشراف هيئة الأوراق المالية العراقية، وهو هيئة مستقلة تم تأسيسها على غرار الهيئة الأميركية للأوراق المالية والبورصات.

برلماني يستبعد تطبيق حذف الأصفار العام المقبل

□ بغداد /المدى

استبعد عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النائب قصي جمعة، تنفيذ مشروع حذف الأصفار الثلاث من العملة في مطلع العام المقبل، مؤكداً انه يحتاج الى موافقة السلطات العراقية من خلال تشريع قانون.

وقال جمعة بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن مشروع حذف الأصفار الثلاث من العملة العراقية يحتاج الى وقت كاف لتطبيقه ولا يمكن تنفيذه بفترة وجيزة، لأنه يتضمن حذف أصفار وتغيير شكل العملة، ولم يتم ذلك إلا بموافقة السلطتين التشريعية والتنفيذية في البلد من خلال تشريع قانون.

وأضاف: أن البنك المركزي لديه الصلاحية بحذف الأصفار من العملة وليس بعملية تغيير شكل العملة بحسب ما ينص قانونه، مشيراً إلى أن عملية طرح شكل جديد للعملة يحتاج إلى تشريع قانون من قبل مجلس النواب لتحديد حجم العملة وشكلها.

وأشار إلى: أن تنفيذ المشروع ضروري للعراق لتقليل السيولة النقدية المطروحة في السوق المحلية، لكنه يحتاج الى التأني والدراسة والى الوقت الكافي لتطبيقه، مشيراً الى انه مشروع ناجح خاضت تجربته الكثير من دول العالم كتركيا التي حذفت من عملتها (٦) أصفار وغيرها من الدول الأخرى.

المثنى تسحب خمس إجازات استثمارية لتلكؤ تنفيذها

□ المثنى / المدى

سحبت هيئة استثمار المثنى (٥) إجازات استثمارية ممنوحة لعدد من الشركات لإخلالها بتعهداتها المنصوص عليها في قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة (٢٠٠٦) المعدل. وقال الياسري بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء) تم سحب خمس إجازات استثمار ممنوحة لشركات مختلفة منها ثلاث إجازات لشركة كونكرتيك الاسترالية المساهمة ذات الأرقام (٢٢، ٢٥، ٢٦) لإنشاء مشاريع مختلفة، وإجازة الاستثمار رقم (٤٥) الممنوحة لشركة ماك أوبتك ووادي النيل لإنشاء معمل اسمنت الرافدين.

وأضاف: سحبت أيضاً الإجازة المرقمة (٦٠) الممنوحة لشركة شمس الخلد للتجارة العامة والخدمات النفطية بسبب إخلال الشركات بالشروط المبرمة معهم ولمضي المدة القانونية المقررة للمباشرة ولعدم الجدية الفعلية لإكمال المستمسكات المطلوبة للمشروع، ما أدى إلى تلكؤ تنفيذ المشاريع في المحافظة.

ويأتي هذا ضمن جهود الهيئة لممارسة دورها الرقابي على الشركات والمستثمرين حول تنفيذ المشاريع الاستثمارية في محافظة المثنى وفق الإجازات الممنوحة لها.

وأشار الى اتخاذ عدة إجراءات قبل قرار سحب الإجازات وفقاً لقانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته والتي تقضي بإنذار الشركة أو المستثمر لدى إخلاله بالشروط المنصوص عليها في القانون.

إنجاز ٣٣٪ من مشروع مجمع الزبير في البصرة

□ البصرة / المدى

بلغت نسبة إنجاز مشروع مجمع الزبير التجاري الاستثمارية ٣٣٪، فيما تواصل لجنة هيئة استثمار البصرة متابعة المشاريع للوقوف على مراحل انجاز المشروع ضمن المعايير والمواصفات المطلوبة.

وقال رئيس هيئة استثمار البصرة خلف البدران لـ"البغدادية نيوز" ان "نسبة إنجاز مشروع مجمع الزبير التجاري الاستثماري بلغت ٣٣٪، وبحسب التقرير الفني الأخير من لجنة هيئة استثمار البصرة المختصة بمتابعة المشاريع الاستثمارية".

وأضاف البدران أن" العمل يجري على طلاء أرضية سرداب المشروع الذي صمم مرآباً للسيارات بمادة عازلة للرطوبة كما تم إكمال بناء الطابق الأول من البناية والذي يعتبر واجهة المول التجاري، مع اعمال الدفن الترابية للمرآب، كما سيتم في المرحلة المقبلة إكمال الأعمال الهيكلية لمبنى المشروع والتي تتمثل ببناء الطابقين الرابع والخامس، إضافة الى انجاز قواطع الطابق الأرضي وتحويلها إلى محال تجارية".

مشيرا إلى أن العمل يجري بوتيرة متسارعة وبكفاءة عالية حيث تتابع لجنة متابعة المشاريع للوقوف على نسب الانجاز وتقدم المشروع والالتزام بالمعايير والمواصفات الهندسية المقدمة للهيئة ضمن المخطط والتصاميم الهندسية المعتمدة".

وبيّن البدران انه يعد من أهم المشاريع التجارية الحيوية في القضاء، وسيعكس الوجه الحضاري له، مضيفا "إن لدى الهيئة خطط مستقبلية لمنح العديد من إجازات الاستثمار لمشاريع مماثلة وبحسب الحاجة المناطقية للبصرة".

وحول المشروع وترخيصه بيّن البدران أن الهيئة سبق وان منحته إجازة الاستثمار المرقمة (١٥ في ٢٠١٠/١٢/١)، وبرأس مال استثماري يصل إلى ٥ ملايين دولار بمدة تنفيذ تبلغ ٢٤ شهرا".

وأوضح البدران أن مساحة المشروع الكلية تبلغ ١٣٠٠م٢ وعند البناء ستكون مساحة الطابق الواحد ١٧٠٠م٢ وستكون لكل طابق من طوابقه خصوصية في الاستخدام والاستعمال، إذ سيكون الطابق الأرضي عبارة عن مراب يستوعب ٣٠ سيارة ليسهم في فك الاختناقات المرورية، أما الطابق الأول فسيضم مجمعا تجاريا يحتوي على ٤٧ محلا بطريقة بناء جديدة، كما ستتضمن بقية الطوابق مجمعات طبية وتجارية ومكاتب وأسواق حديثة وغيرها وسيكون المجمع تحت المراقبة بكاميرات متطورة وأجهزة لكشف الأسلحة وتنفيذ منظومة مكافحة الحريق في كل طابق مع تبريد مركزي ومصاعد حديثة مع سلم كهربائي متحرك للصعود والنزول".

وأضاف ستكون هناك ملحقات خدمية وصحية في جميع الطوابق للنساء وأخرى للرجال، علما أن جميع المواد التي دخلت وستدخل في عمليات البناء خضعت وستخضع إلى فحوصات مختبرية في المختبر القومي التابع لوزارة الأعمار والإسكان بالبصرة".

وقال مهندس المشروع جاسم محمد: إن المشروع سيتم تجهيزه بسالم تم الاتفاق عليها مع إحدى الشركات الصينية وضمن المعايير والمواصفات العالمية وذلك لتسهيل انتقال الزائرين في المبنى وضمن التقنيات الحديثة .

مجمع الزبير التجاري.. (أرشيف)